



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

«الأنباء» تنشر وثيقة حكومية تتضمن التوجهات المالية والاقتصادية الجديدة لموازنة العام المقبل

## ميزانية 2018/2019 ترفع شعار «وقف الهدر»

### سقف لإنفاق كل جهة.. المصروفات الحتمية فقط.. نظم محاسبية جديدة.. تبويب مختلف

تحده، فإذا تأخرت أي جهة في تقديم مشروعها لتقديرات الإيرادات عن الميعاد المحدد تولت وزارة المالية بنفسها تقدير هذه الإيرادات، اهتداء بالإيرادات المحققة خلال السنوات المالية الأخيرة مع مراعاة الظروف والمتغيرات التي تؤثر في هذا التقدير. وشهدت ميزانية 2017/2018 التقديرية العديد من التغيرات على صعيد انخفاض تقديرات عجز الموازنة وزيادة في حجم الدعم بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بالإضافة إلى زيادة في الإيرادات النفطية ونمو في بند الأجور. وكانت بيانات رسمية صادرة عن وزارة المالية قد كشفت الأسبوع الماضي عن وصول العجز النقدي للميزانية العامة حتى نهاية سبتمبر الماضي لـ 1,9 مليار دينار، موضحة أن هذا الرقم يتضمن نسبة الـ 10٪ الخاصة باحتياطي الأجيال القادمة. وأظهرت البيانات أن إجمالي الإيرادات بلغ نحو 7 مليارات دينار، أما المصروفات فقد بلغت 6,7 مليارات دينار للفترة نفسها، مع الأخذ بالاعتبار أن العجز النقدي يمثل الفرق بين جملة المصروفات وجملة الإيرادات، دون التسويات التقديرية التي تتم بين «المالية» والجهات الحكومية، لذا من الممكن أن ينخفض هذا الرقم بعد هذه التسويات، علماً أن العجز دون احتساب الـ 10٪، بحدود 1,2 مليار دينار.

### إيجابيات التحول للمحاسبة على أساس الاستحقاق

- إحصاء شامل للأصول والتزامات وحقوق ملكية الدولة الأمر الذي يؤدي إلى إدارة أفضل للموارد والالتزامات.
- سجلات محاسبية أدق وأكثر اتساقاً.
- رؤية أفضل للبيانات المالية تسمح بالمقارنة والتحليل بصورة أكثر دقة.
- رفع مستوى وفعالية عمليتي الإدارة وصنع القرار وتقديم أفضل للمركز المالي للدولة.
- توفير قاعدة بيانات شاملة للأصول الثابتة.
- تعزيز عملية صنع القرار في مجال شراء وصيانة الأصول والتخلص منها.
- تقييم أفضل لاداء الحكومة وفقاً لتكلفة الخدمة المقدمة وفعاليتها.
- تعزيز فهم عملية إدارة الحكومة للموارد.
- تقادي العيوب التي ظهرت في تنفيذ ميزانية الدولة من صعوبة الحد من الإهدار للموارد وربطها بأهداف أجهزة الدولة المختلفة.

ميزانية كل جهة حكومية على أساس احتياجاتها الحتمية طبقاً للسياسة العامة المتبعة. 5 - لن تقبل أي طلبات جديدة من الجهات الحكومية لتعديل مشاريع ميزانياتها بعد تقديمها إلى وزارة المالية في الموعد المحدد. 6 - تقوم مختلف الجهات الحكومية بإعداد تقديرات ميزانياتها طبقاً لنظم إدارة المالية الحكومية (GFMIS) والالتزام بالتعليمات والقواعد والإجراءات التي تصدرها وزير المالية وتبلغ هذه التقديرات إلى وزارة المالية في الميعاد الذي

ميزانية كل جهة حكومية على أساس احتياجاتها الحتمية طبقاً للسياسة العامة المتبعة. 5 - لن تقبل أي طلبات جديدة من الجهات الحكومية لتعديل مشاريع ميزانياتها بعد تقديمها إلى وزارة المالية في الموعد المحدد. 6 - تقوم مختلف الجهات الحكومية بإعداد تقديرات ميزانياتها طبقاً لنظم إدارة المالية الحكومية (GFMIS) والالتزام بالتعليمات والقواعد والإجراءات التي تصدرها وزير المالية وتبلغ هذه التقديرات إلى وزارة المالية في الميعاد الذي



الصادرة حتى تاريخ إعداد رموز وتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) الصادر في التعميم رقم 4 لسنة 2015. 3 - العمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي وتنمية الإيرادات غير النفطية وتنشيط الاقتصاد الوطني. 4 - ترشيد الإنفاق العام وضبط المصروفات ودونما إخلال بقدرات الجهات الحكومية على تنفيذ برامجها وتحتفظ أهدافها وأداء أعمالها بالكفاءة المطلوبة مع مراعاة ضرورة أن يشمل مشروع

الضمان نجاح منهج وضع أسقف للإنفاق بمشروع الوزارات والإدارات الحكومية يكون سقف تقديرات أبواب المصروفات الجارية والنقذات الرأسمالية بمشروع ميزانيتها للسنة المالية 2018/2019 هو الاعتمادات المخصصة لهذه الأبواب لميزانية السنة المالية الحالية كسقف أعلى. 2 - إعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات بالجهة المدى، وبناء على تكليف وزارة المالية باتخاذ ما يلزم

والتبويبات وتصنيفات الميزانية لتتحول تدريجياً من الأساس النقدي إلى عمليات المحاسبة على أساس الاستحقاق بشكل أشمل وصحيح وباستخدام معايير المحاسبة الدولية. وتظهر الوثيقة 6 أسس وتوجهات مالية واقتصادية جديدة ستضمها الميزانية: 1 - ضمان نجاح منهج وضع أسقف للإنفاق بمشروع الميزانية العامة للدولة، حيث بدأ التخطيط متوسط المدى، وبناء على تكليف وزارة المالية باتخاذ ما يلزم

لن يزيد إنفاق أي جهة على العام الحالي ولا تعديل أثناء الميزانية

المصروفات للاحتياجات الحتمية فقط ولا مجال لرفاهية الإنفاق

المحاسبة ستتم على أساس

الاستحقاق لإيقاف المصروفات غير المنضبطة

التضييق على الإنفاق الحكومي لا يتعارض مع كون الميزانية تنموية

محمود فاروق

تنشر «الأنباء» وثيقة حكومية بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية للسنة المالية المقبلة 2018/2019 الذي يعد حانياً داخل أجهزة الدولة بغرض تقديمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية الحالية بشهرين لفحصها وإقرارها (وفقاً للدستور). وتتضمن الوثيقة التوجهات المالية والاقتصادية التي ستبناها وزارة المالية خلال العام المالي بهدف الاستمرار في زيادة الإنفاق الاستثماري بما يضمن معدلات تنموية، ولكن ضمن خطة لوقف الهدر في الإنفاق الحكومي وضبط الأداء المحاسبي لمصروفات كل الجهات والمؤسسات وهو ما ترتب عليه إقرار عدم زيادة إنفاق أي جهة للعام المقبل عما أنفقته خلال العام الحالي. وأن تكون المصروفات مسببة ولأغراض حتمية وضرورية لسير العمل مع العمل بالنظام المحاسبي الجديد للتحول للمحاسبة على أساس الاستحقاق.

وتكشف المستندات الصادرة من وزارة المالية عن تفعيل منظومة جديدة للإصلاحات الهيكلية في موازنة 2019/2018 من أجل إصلاح قطاع المالية العامة وتحسين الأداء المالي حيث تم تطوير بيانات المالية العامة للدولة التي سيتم تقديمها لمجلس الوزراء ومجلس الأمة من خلال تحديث التصنيف

مؤكداً نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي

## صندوق النقد يوصي بسرعة تطبيق ضريبة القيمة المضافة

مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح في تصريح لـ «كونا» أنه تم الاستماع إلى وجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورضاها عن المرحلة الأولى من عملية الإصلاح الاقتصادي في الكويت وتأكيدهما هذه على ضرورة استكمال هذه الخطوات لرفع كفاءة الأعمال وبيئة الأعمال المحلية.

الاعمال التي من خلالها تتم الخدمات المالية كالخدمات الجمركية أو الخدمات العقارية. وبين أن استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في إدارة المال العام يحسن البيئة الاستثمارية ويشجع المستثمرين على المشاركة في برامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للبيئة التنافسية والاستثمارات المباشرة.

كونا: أكد مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزور نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي تم تطبيقه مؤخراً في الكويت. وقال أزور في تصريح لـ «كونا» إن البرنامج يتكون من عدة مراحل تمتد عدة سنوات، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لها علاقة بالموازنة والمالية العامة، بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية كجهاز إداري وتعديل بعض القوانين.

وأضاف أزور: «اليوم هناك معايير دولية أكثر تطوراً في مجال إدارة المالية العامة التي بدأت الكويت اعتمادها وبمشاركة صندوق النقد الدولي ومجموعة من المستشارين ومجموعة من البعثات التقنية لتطبيق الأنظمة الجديدة إذ وضعت تحت تصرف وزارة المالية والحكومة الكويتية مجموعة من الخبراء في هذا المجال».

وأكد ضرورة الاستثمار في عملية الإصلاحات حتى يتم بناء وزارة مالية عصرية ومتطورة مع الاعتماد على نظام الأداء في الموازنة وتحويل الإدارة المالية من إدارة سبوية إلى إدارة متوسطة الأجل وبناء إدارة حديثة للإيرادات وخاصة مع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

وأشار أزور إلى أهمية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في إدارة المال العام ليس فقط في تحسين وضع الموازنة وتخفيض العجز إنما أيضاً كعنصر أساسي لتقوية التنافسية في الاقتصاد الكويتي وإعطاء المؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد فاعلية أكبر فضلاً عن تطوير البيئة الاستثمارية وتحسين بيئة

أشار إلى أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تتخذها حكومة الكويت من أجل تسريع وتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي منها تسريع القوانين والإجراءات التشريعية لعملية الإصلاح والاستثمار في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تتخذها حكومة الكويت من أجل تسريع وتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي منها تسريع القوانين والإجراءات التشريعية لعملية الإصلاح والاستثمار في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تتخذها حكومة الكويت من أجل تسريع وتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي منها تسريع القوانين والإجراءات التشريعية لعملية الإصلاح والاستثمار في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تتخذها حكومة الكويت من أجل تسريع وتيرة برنامج الإصلاح الاقتصادي منها تسريع القوانين والإجراءات التشريعية لعملية الإصلاح والاستثمار في مجموعة الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية.

أبرز متطلبات

المرحلة المقبلة بناء

وزارة مالية عصرية

وإدارة حديثة

للإيرادات

وضعنا خبراء تحت

تصرف «المالية»

لتطبيق المعايير

الدولية بإدارة

المالية العامة

منذ 15 عاماً.. وتعمل حالياً على إنجاز مجموعة ضخمة من المشاريع المليارية

## «بتروفاك» تنفذ مشاريع نفطية بـ 3,3 مليارات دينار في الكويت

أحمد مغربي



كشفت إحصائية، حصلت «الأنباء» على نسخة منها، أن شركة بتروفاك نفذت وتنفذ مشاريع نفطية في الكويت تبلغ قيمتها 3,3 مليارات دينار (ما يعادل 10,5 مليارات دولار) وذلك في 15 عاماً حتى الآن، لتصبح بذلك الشركة البريطانية من أضخم الشركات الأجنبية العاملة في الكويت بمحفظة مشاريع مليارية.

ويتوقع عقد تطوير النفط الثقيل الذي وقعته شركة نفط الكويت في عام 2015 بقيمة 1,2 مليار دينار لإنتاج 60 ألف برميل يومياً من أكبر المشاريع على الإطلاق في الكويت، وسيتم المشروع من إنتاج النفط الثقيل بكميات تجارية للمرة الأولى في تاريخها، ويسهم في تطوير قدراتها الفنية والتشغيلية لاحتياجاتها من النفط الثقيل الكبيرة التي تمتلكها الكويت.

ويوقع الانتهاء من المشروع في مايو 2019 للمرحلة الأولى، وبعد ذلك تبدأ عمليات التطوير ليصل الإنتاج إلى ما يقارب 270 ألف برميل يومياً من النفط الثقيل بعد 2030.

ويضمن المشروع إنشاء وحدة إنتاج للنفط الثقيل وحقق البخار ومد أنابيب لنقل النفط الثقيل من شمالي الكويت إلى حظائر التجميع في مدينة الأحمدى، ومن المقرر أن يتم إنشاء 4 خزانات بسعة 300 ألف برميل لكل منها في تلك الحظائر لتجميع هذا النفط وتوزيعه مصفاة الزور الجديدة به لإنتاج الوقود قليل الكبريت بعد اكتمالها أو تصديره إذا دعت الحاجة إلى الأسواق العالمية.

أرقام قياسية

وبدا خلال الفترة الماضية

حقل برقان الكبير في جنوب شرق الكويت بقيمة 408,2 ملايين دينار، ومن المقرر انتهاء العمل به في 2020، ويقع على مساحة تبلغ 2,2 كيلو متر مربع، وذلك بعد زيادة مرافق التعامل مع كبريتيد الهيدروجين للتوافق مع متطلبات التشغيل وضمان أقصى درجات السلامة مع إمكانية تشغيل خطوط الأنابيب الرئيسية والمشعبات والغاز المتكثف.

ويهدف مشروع مركز التجميع رقم 32، إلى التعامل مع الحموضة المتزايدة في النفط الخام المنتج من حقل برقان، ويعتبر واحداً من مجموعة من مراكز التجميع التي تكف شركة نفط الكويت على بنائها لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 3,650 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020.

وجاء هذا النجاح بعد أشهر من فوز الشركة بعقد قيمته 233 مليون دينار لإنشاء نظام تجميع خط أنابيب رئيسي منتشعب لنقل السوائل من الأبار إلى مراكز التجميع ذات الأرقام 29 و30 و31،

أن القفز إلى أرقام قياسية جديدة كان يعكس الشغل الشاغل لشركة «بتروفاك»، حيث فازت بثاني أكبر مشروعاتها في شركة نفط الكويت والخاص بتنفيذ مركز التجميع رقم 32 في

النفط الثقيل أكبر مشاريع الشركة بـ 1,2 مليار دينار

اسم المشروع	قيمة المشروع النهائية (مليون دينار)
مركز تجميع 32	408,2
النفط الثقيل - فارس السفلي	1,221
إنشاء نظام تجميع لخط أنابيب رئيسي في مراكز تجميع 29 و30-31 في شمال الكويت	233,4
إنشاء مركز تجميع 29 في شمال الكويت	194,2
محطة فصل الغاز في شمال الكويت	65,4
محطة حقن مياه البحر	123,3
إنشاء خط أنابيب ومحطة ضخ من مصفاة الأحمدى إلى الزور والشعبية	121,1
صيانة شاملة والخدمات المرتبطة بها لمرافق الإنتاج في مديرية شمال وغرب الكويت	36,6
خط غاز قطر 40 بوصة من محطة تعزيز 131 إلى مصفاة ميناء الأحمدى	146,6
تطوير وتحديث مراكز التجميع رقم 3-4-6-7-8-23-21-20 ومحطة تعزيز الغاز رقم 140 و150	214
استبدال نظام ضخ وتصدير النفط الخام في شمال الكويت	16,7
تحديث الطاقة الإنتاجية لمركز تجميع 23	17,2
الحزمة الثانية من مجموعة الوقود البيني في مصفاة (ميناء عبدالله 1)	560
الإجمالي	3,3 مليارات دينار